الأنباء
الجمعة 23 اغسطس 2013

عاشور لإنشاء دائرة أحوال شخصية جعفرية

صالح عاشور

تقدم النائب صالح عاشور باقتراح بقانون بشأن إنشاء دائرة الأحوال الشخصية الجعفرية. وجاء في القانون:

مادة 1: تنشأ بالمحكمة الكلية دائرة خاصة ضمن إطار التنظيم القضائي، تختص دون غيرها بنظر جميع طلبات ومنازعات الأحوال الشخصية الجعفرية بما فيها المواريث والولاية والوصاية والحجر والوقف، وتشكل من قاض جعفري واحد، وتشتمل على غرفة او أكثر حسب الحاجة.

مادة 2: تطبق هذه الدوائر قواعد وأحكام المذهب الجعفري على كل ما يطرح أمامها من طلبات وقضايا او منازعات، وكذلك تطبق أي قانون يتعلق بالأحوال الشخصية الجعفرية.

مادة 3: ينعقد الاختصاص لدائرة الأحوال الشخصية الجعفرية إذا كان الزوج او الأب او المورث او الموصي او المحجور عليه او المفقود او الواقف جعفري المذهب، او كانت مستندات المطالبة صادرة او موثقة او مصدقة امام قاضي الأحوال الجعفرية، او كان طرفا الطلب أو الدعوى جعفريين.

مادة 4: يتولى قاض بدائرة الأحوال الشخصية الجعفرية بالمحكمة الكلية توثيق المحررات الخاصة بالأحوال الشخصية الجعفرية، بما في ذلك المتعلقة بالزوجية والمواريث الجعفرية والوصايا والأوقاف، ويجوز لوزير العدل ان يفوض مأذونان جعفريا المذهب في توثيق عقود الزواج الجعفرية على ان يصادق عليها قاض من الدائرة المذكورة.

مادة 5: تنشأ دائرة بمحكمة الاستئناف تشتمل على غرفة أو أكثر حسب الحاجة، تختص في النظر فيما يستأنف من الأحكام الصادرة من دائرة الأحوال الشخصية الجعفرية بالمحكمة الكلية، وتشكل دائرة الاستئناف من 3 مستشارين جعفريين، وتخصص دائرة او أكثر من دوائر محكمة التمييز للنظر في الطعون بالأحكام الصادرة من هذه الدائرة الاستئنافية تتبع أمامها القواعد والإجراءات والمواعيد المبينة في قانون المرافعات المدنية والتجارية.

مادة 6: يكون إثبات ان الطالب او المتقاضي جعفري المذهب، بجميع طرق الإثبات ومنها البينة والإقرار.

مادة 7: تحيل دوائر المحكمة الكلية بدون رسوم من تلقاء نفسها الدعاوى المنظورة أمامها والتي أصبحت من اختصاص الدائرة المنشأة بمقتضى هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها مع إعلان طرفي الخصومة بالإحالة.

طبقا قانون "الوحدة الوطنية" بما صدر منهما

التميمي: المعوشرجي والحجرف أهل للمسؤولية

أثنى النائب عبدالله التميمي على الوزيرين شريدة المعوشرجي ود.نايف الحجرف ووصفهما بأنهما أهل للمسؤولية بما صدر عنهما من إجراءات وتصريحات تجاه قضية أحد اعضاء هيئة التدريس.

واضاف: قدرنا ان نكون شركاء في هذا الوطن اخوة متحابين ندين اي رأي شاذ يمس بوشائج الاخوة بين ابناء الشعب الواحد الذي يرقد على كنوز من التآلف والتعايش ورثها عن الآباء والاجداد وتمثل ميزة اختص الله بها الشعب الكويتي دون غيره من سائر الشعوب.

عبدالله التميمي

وقال التميمي، في تصريح صحافي: ان قانون حماية الوحدة الوطنية طبق في هذه القضية بما صدر عن الوزيرين، مطالبا جميع اطياف المجتمع افرادا ومسؤولين ومن مختلف التوجهات بالعمل على إلغاء الاوصاف والتصنيفات التي طرأت على الكويت واهلها منذ عقود قليلة وان يعمل كل فرد بداية من نفسه على إلغاء كل الصفات الطائفية والقبلية والفئوية والعنصرية، فكلنا ابناء وطن واحد وجميعنا ابناء آدم، وآدم من تراب.

سأل وزير الصحة عن عدد طلبات العلاج في الخارج

الحويلة يستفسر عن حالات الوفاة بسبب الأخطاء الطبية

د. محمد الحويلة

هل عدد اجهزة الحاضنات الحالي يكفي لعدد المواليد الخدج الذي يزداد يوما بعد يوم؟

وجه النائب محمد الحويلة عددا من الأسئلة البرلمانية الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد العبدالله جاء فيه: نصت المادتان 11 و15 من الدستور على ان «تكفل الدولة خدمات الرعاية الصحية للمواطنين، كما تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، وعهد المرسوم بتاريخ 1979/1/6 الى وزارة الصحة القيام بهذا الالتزام من خلال تقديم العلاج والإشراف على المنشآت والمؤسسات التي تمارس أنشطة الصحة العامة وإصدار التراخيص لها.

ورغم هذا الاهتمام وتلك المسؤوليات انتشرت أنباء الأخطاء الجسيمة بالمستشفيات ونجم عنها بعض حالات الوفاة والتي أرجعت جميعها الى الخطأ المهني الجسيم والإهمال غير المبرر بل والخروج عن تقاليد وآداب المهنة من البعض بإخفاء المعلومات والبيانات ذات الصلة بهذه الوقائع، عملا على طمس الحقائق وإبعاد الشبهات وعدم محاسبة المسؤول عن التقصير الأمر الذي يمثل إخلالا من بعض المستشفيات والمراكز الصحية في أداء عملها على النحو الأكاديمي والعلمي والمهني الصحيح، حيث تعد واحدة من أدق الأجهزة صلة بحياة المواطنين. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: حالات الوفاة التي سجلت او أرجعت الى خطأ مهني من الطبيب المعالج خلال السنوات الـ 3 السابقة على ان تشمل الإجابة جميع الحالات بالمستشفيات الحكومية والخاصة والمراكز الطبية والمستوصفات، وحالات الوفاة التي تم اتخاذ إجراءات قانونية او إدارية حيال مرتكب المخالفة سواء كانت مهنية او إدارية.

وهل أخطرت الوزارة بوجود حالات لخطأ المهنة في ممارسة العمل بأي من المستشفيات في حالات الإجابة بالإيجاب ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة حيال تلك المراكز المخالفة، مع تزويدي بجميع البيانات التفصيلية، وفي حالة الإجابة بالنفي ما الإجراءات التي اتخذت او المزمع اتخاذها لمعالجة هذا الخلل؟

وهل أقيمت دعاوى من المتضررين من تلك الأخطاء ضد الوزارة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى إفادتي ببيان تفصيلي عن هذه الدعاوى والإجراءات التي تمت فيها حتى الآن.

وهل تتبع الوزارة سياسة الاستعانة بالخبراء والمتخصصين محليا وعالميا لتدريب الكوادر المحلية؟ وهل تتم متابعة الأداء المهني للمستشفيات ومراكز العلاج الخاصة؟ في حالة الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنتائج هذه المتابعة.

وفي سؤال ثان للعبدالله قال الحويلة: في ظل زيادة أعداد المصابين بالأمراض الخطيرة بين المواطنين والتي تحتاج للعلاج بالخارج نظرا لعدم توافر الإمكانيات اللازمة لعلاجها في المستشفيات الحكومية، خاصة مع ضعف الخدمات الصحية في البلاد.

لذا يرجى موافاتي بالآتي: ما عدد طلبات العلاج بالخارج المقدمة من المواطنين الى وزارة الصحة التي عرضت على اللجنة العليا للعلاج بالخارج بالوزارة منذ الأول من يناير 2012 وحتى تاريخ ورود السؤال؟ وما الأمراض وعدد المصابين بكل مرض؟ وكم عدد الحالات التي تمت الموافقة على ابتعاثها للعلاج بالخارج من خلال اللجنة العليا للعلاج بالخارج بوزارة الصحة منذ الأول من يناير 2012 حتى تاريخ ورود السؤال؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

وما نوع الأمراض التي تم ابتعاث أصحابها للعلاج بالخارج خلال تلك الفترة؟ كم عدد المبتعثين من كل نوع مرضي؟

وكم عدد طلبات العلاج بالخارج المقدمة من المواطنين وتم رفضها خلال ذات الفترة؟ وما نوع الأمراض التي تم رفض إرسال أصحابها للعلاج بالخارج؟ وما أسباب الرفض؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

وما الدول الأجنبية التي تم ابتعاث هؤلاء المرضى للعلاج بها على نفقة الدولة خلال الفترة نفسها؟ وما عدد المرضى المبتعثين في كل دولة؟

وهل هناك عقود موقعة بين وزارة الصحة والجهات الرسمية في تلك الدول لابتعاث مرضانا للعلاج على اراضيها؟ وهل تم اخذ رأي الجهات الرقابية مثل ديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية قبل توقيع العقود، وهل تم التوقيع بالأمر المباشر ام عبر ممارسة؟ مع ارفاق نسخة من تلك العقود ان وجدت.

وهل يتم ابتعاث مرضانا الى بعض الدول للعلاج في مستشفياتها الخاصة عن طريق شركات خاصة كويتية تقوم بدور الوسيط باعتبارها وكيلة للمستشفيات الأجنبية؟ وهل تم توقيع العقود مع الشركات الوسيطة بالأمر المباشر ام عن طريق ممارسة؟ وهل تم تجديد تلك العقود؟ وهل تم اخذ رأي الجهات الرقابية قبل التوقيع والتجديد مثل ديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية؟ مع تزويدي بكافة المستندات والمكاتبات الرسمية الدالة على ذلك. وما هي اللوائح والقرارات التي تنظم عملية الابتعاث للعلاج بالخارج؟ مع ارفاق نسخة من تلك اللوائح والقرارات.

وفي سؤال ثالث قال الحويلة ان الدور الكبير الذي يناط بالحكومة هو الاهتمام بالصحة العامة للمواطنين وكل من يعيش على ارض البلاد، ومما لا شك فيه ان الرعاية الصحية من الأساسيات التي يحتاجها الإنسان في حياته. وقد أنشأت الكويت المستشفيات العامة والمتخصصة الحكومية للحفاظ على الصحة العامة وعلاج المرضى وكل من يحتاج للرعاية الصحية، والمواليد من أحوج الفئات التي يجب رعايتها من قبل وزارة الصحة، وهناك مواليد لظروف ما يحتاجون إلى حاضنات لرعايتهم من ولادتهم الى ان يتم الاطمئنان على صحتهم.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

كم عدد الحاضنات للمواليد (الخدج) في مستشفى الولادة والمستشفيات العامة؟ كل مستشفى على حدة.

هل عدد اجهزة الحاضنات الحالي يكفي لعدد المواليد الخدج الذي يزداد يوما بعد يوم؟

وإذا كان العدد غير كاف فهل هناك اجراء اتخذته الوزارة لزيادة عدد الحاضنات على النحو القريب، مع تزويدي بكافة المستندات الدالة على الإجابة؟

وفي السؤال الرابع قال: الإسعاف من اهم الطرق للعلاج المبكر في الحوادث وكلما كان مستوى الإسعاف متطورا كانت هناك فرصة اكبر لإنقاذ المصابين من الحوادث المختلفة. وقد تقدمت سبل الاسعافات في الدول المتقدمة، وتعتبر الكويت من الدول المتقدمة في مجال الاسعافات ووفرتها المالية التي من الله عليها الأمر الذي يساهم في تطوير نظام الاسعاف الطبي. وقد لوحظ ان سيارات الاسعاف تتأخر كثيرا في نقل المصابين من مواقع الحوادث الى المستشفيات بسبب ازدحام الطرق خصوصا ان وقعت الحوادث في المناطق البعيدة عن المستشفيات كمنطقة الشاليهات امتدادا للحدود الكويتية جنوبا او مزارع العبدلي امتدادا للمزارع الكويتية الشمالية مما يستدعي وجود وسائل اخرى لنقل المصابين بأسرع وقت ممكن حفاظا على ارواحهم الا وهي وسيلة النقل الجوي عبر مروحيات عمودية مجهزة لعمليات الاسعاف.

لذا يرجى إفادتي بالآتي: ما اسباب عدم استعانة وزارة الصحة بمروحيات عمودية للإسعاف والإخلاء الطبي؟ وهل لدى وزارة الصحة خطة لاستخدام المروحيات العمودية لإسعاف المصابين في الحوادث المختلفة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بها مع بيان الجدول الزمني لتنفيذها.

قويعان: ضاحية إشبيلية لا تتوافر فيها مدارس

وجه النائب د.حسين قويعان سؤالا برلمانيا إلى د.بدر الحجرف جاء فيه: يعاني سكان ضاحية اشبيلية منذ فترة من الزمن من عدم توافر مدارس لأبنائهم ونظرا لأهمية وجود مدارس تخدم سكان هذه الضاحية، لذا ما خطط الوزارة لتنفيذ مدارس ضاحية اشبيلية مع تزويدنا بعدد المدارس ومراحلها التعليمية.

وما المعوقات لبناء مدارس اشبيلية، وما خطط الوزارة لحل تلك المعوقات إن وجدت، يرجى تزويدي بجميع الإجراءات والمحاضر التي اتخذتها الوزارة بهذا الخصوص.

وصور من عقود الشركات القائمة على المشاريع، موضحا بها المدة المحددة لاتمام المشاريع والشرط الجزائي في حال عدم تنفيذ الشركات للمشاريع في الفترة المحددة.

د.حسين قويعان

العمر: إطلاق اسم الفارسي على أحد الشوارع

تقدم النائب جمال العمر باقتراح برغبة جاء فيه: اطلاق اسم المرحوم شيخان احمد الفارسي، على احد الشوارع الرئيسية في الكويت تخليدا لذكراه العطرة.

جمال العمر

العدساني: ما خطة الوزارة للخروج من الأزمة الإسكانية؟

توجه النائب رياض العدساني بسؤال إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير البلدية سالم الأذينة أتى فيه: ان القضية الإسكانية دقت ناقوس الخطر كونها تعتبر من القضايا الرئيسية والهامة وخاصة لفئة الشباب والذين عانوا من فترة الانتظار الطويلة وارتفاع اسعار العقارات والإيجارات خصوصا ان الدراسات التي قدمتها ادارة التخصيص في المؤسسة توضح ان مجموع حالات التخصيص في المؤسسة لجميع المناطق منذ نهاية ابريل الماضي حتى 21 يوليو من العام الحالي بلغت 350 حالة في منطقة الخيران القائم، بالإضافة الى الموزع خلال الفترة السالفة الذكر في منطقة الخيران القائم وصل الى 276 وتخصيص 350 ويتبقى منها 74 حالة وذلك للمواطنين اصحاب الطلبات التي قدمت حتى تاريخ 2003/6/30.

وان خطة المؤسسة المعلنة لعام 2020/2013 للمشاريع التي تحت التنفيذ والتوزيع خلال العام الحالي تصل الى 5888 وحدة سكنية متمثلة بـ 327 وحدة سكنية في مشروع الخيران القائم و370 في مشروع الوفرة القائم و133 في مشروع الصباحية، على ان توزع المؤسسة 2686 في توسعة الوفرة و2201 في مدينة صباح الاحمد و171 وحدة سكنية في ابوحليفة.

فما صحة ان المؤسسة العامة للرعاية السكنية ومنذ عام 1985 حتى منتصف العام الحالي بتوزيع 97344 وحدة سكنية خلال 28 عاما ويقابلها 105555 طلبا قائما، وأن الوحدات السكنية الموزعة منذ بداية الإسكان الحكومي حتى 21 يوليو الماضي بلغت 97344 وحدة متمثلة بـ 56536 بيتا و39720 قسيمة و1088 شقة؟

وما خطة واستراتيجية الوزارة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية للخروج من هذه الأزمة؟

خاصة ان الدراسات والتوقعات تشير الى 174619 طلبا حتى عام 2020 بزيادة سنوية تصل الى 8500 طلب سكني، مما يعني حاجة الدولة الى توزيع ضعف ما وفرته للخروج من الأزمة الإسكانية.

رياض العدساني

استفسر عن فقدان أسلحة من القوات الخاصة

الطريجي يسأل دشتي حول خطة التنمية

د.عبدالله الطريجي

وجه النائب د.عبدالله الطريجي اسئلة لوزير الدولة لشؤون مجلس الامة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د.رولا دشتي حول خطة التنمية مستفسرا عن: جميع الخطوات التي تم اتخاذها معززة بالمستندات الخاصة بسير العمل للخطة الانمائية متوسطة الاجل والتي من المتوقع ان تبدأ في تاريخ 2014/4/1، وجميع الاجراءات التي تمت بالخطة السنوية الرابعة 2013/4/1 ـ 2014/3/31 مع ذكر اسباب تأخير ارسالها الى مجلس الامة وفق القانون 2013/2/1 مع تحديد الموعد المتوقع الذي سيتم فيه ارسالها الى مجلس الامة، وجميع العقود التي تمت بموافقتكم او من فوضتموه في ميزانية برنامج الامم المتحدة الانمائي بالاتفاق بين الكويت وبرنامج الامم المتحدة الانمائي خلال الفترة من 2012/7/1 وحتى تاريخه مقرونة بالاجراءات التي مرت على كل عقد من هذه العقود، وما الاجراءات المتبعة في اعداد برنامج عمل الحكومة مقرونة بجميع القرارات بشأن هذا العمل، وجميع اسماء العاملين على اعداد برنامج عمل الحكومة بالاضافة الى مسمياتهم الوظيفية والجهة التابعين لها والمهام الموكلة لكل منهم.

ووجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا برلمانيا لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد حول فقدان اسلحة من ادارة القوات الخاصة اتى فيه: نظرا لفقدان 3 اسلحة من ادارة القوات الخاصة اثناء القيام بتدريبات في الفترة الماضية حسب الادعاء وما يترتب على ذلك من خطر على الامن العام، ما تاريخ فقدان الاسلحة التي تحمل رخصة رقم 6054 ـ 60616 ـ 60618، وما نوع الاسلحة المفقودة، وما اسماء العسكريين التي كانت هذه الاسلحة بعهدتهم العسكرية عند فقدانها، وما اسم الشخص الذي اكتشف فقدان الاسلحة وابلغ عن فقدانها، ومتى كان ذلك، وهل تم تسجيل بلاغ رسمي لدى مخفر الشرطة حال فقدان الاسلحة، في حال الاجابة بنعم يرجى تزويدي بصورة من البلاغ، ونظرا لخطورة الوضع الامني العام في المنطقة يرجى تزويدي بطبيعة الاسلحة المفقودة، وهل تشكل حيازتها تهديدا للامن، وهل تم ابلاغ جهاز امن الدولة والمباحث الجنائية بواقعة فقدان الاسلحة، في حال الاجابة بنعم يرجى تزويدي بصورة من المكاتبات الصادرة للجهتين، وهل تم تسجيل واقعة الفقدان بدفتر الاحوال حال اكتشافها، في حال الاجابة بنعم يرجى تزويدي بصورة عنها، وبحسب كتاب مدير عام القوات الخاصة والذي يفيد بفقدان الاسلحة الثلاثة اثناء تدريبات الادارة البحرية، يرجى افادتي بالآتي: هل هناك في دفتر الاحوال ما يثبت خروج الاسلحة في المناورة البحرية واسماء مستخدميها او حائزيها في تلك المناورة، يرجى تزويدي بصورة من دفتر الاحوال في حال وجودها، وهل تم ابلاغ وزارة الداخلية والاجهزة المعنية ببرقية فور حدوث واقعة فقدان الاسلحة، في حال وجود برقيات يرجى تزويدي بصورة عنها، وهل تم الاستعانة بجهات اخرى للبحث عن الاسلحة المفقودة تحت الماء كفريق الغوص الكويتي او غيره من الجهات، حيث جرت العادة في التدريبات او المناورات ان تستخدم اسلحة مخصصة لذلك وليست الاسلحة المسجلة بعهدة شخصية، فما سبب استخدام تلك الاسلحة؟ وهل تم التحقيق بواقعة فقدان تلك الاسلحة؟ في حال اجراء تحقيق يرجى تزويدي بصورة من محاضر التحقيق وتزويدي بالنتيجة النهائية للتحقيق.

..ويطالب دول العالم بوقف سفك الدماء السورية

استنكر النائب رياض العدساني ما اقترفه النظام البعثي السوري الدموي من جرائم شنيعة بحق الأطفال والنساء والأبرياء واستعمال اسلحة مجرمة دوليا، مطالبا دول العالم بالتدخل الفوري لوقف سفك الدماء بحق الشعب السوري الشقيق.

وقال العدساني: على الحكومة اصدار بيان استنكار حول هذه الجرائم البشعة التي يقوم بها النظام البعثي السوري والوقوف الى جانب الحق وهم الشعب السوري المظلوم من سلطته طوال سنوات وما يعانيه من ظلم وتشريد وبطش وعدم عدالة وفقر.

وناشد العدساني الحكومة ان تأخذ الموضوع محمل الجد فالكويت دائما ما ترفع شعار «حمامة السلام»، والنظام البعثي السوري لا يختلف عن اجرام النظام البعثي العراقي، سائلا الله تعالى ان يسود العدل والأمن والاستقرار والسلام ربوع الوطن العربي الكبير حتى لا يتفرق الى جماعات ودويلات وأن يحفظ الله الجميع من كل مكروه ويبعدنا عن شر الفتن.

اللغيصم يطالب المجتمع الدولي بالتصدي للنظام السوري

طالب النائب سلطان اللغيصم الشمري المجتمع الدولي بالتصدي للنظام السوري الذي ارتكب جريمة نكراء بحق الاطفال والنساء.

وقال الشمري في تصريح صحافي: ان المجتمع الدولي مطالب بإنهاء معاناة الشعب السوري مع نظام دموي استمرأ اراقة الدماء وإزهاق الأرواح.

ودعا الشمري الحكومة الى بذل اقصى درجات السعي من اجل تخليص السوريين من البطش الذي بات يزداد يوميا، ونحن مع اي إجراء او خطوات تصب في مصلحة الشعب السوري الذي ذاق الامرين على مدى العامين الماضيين.